دراسة اقتصادية حول تطور القروض الزراعية وتأثيرها على الإنتاج الزراعي في ليبيا خلال الفترة (1990 – 2010)

محمود علي جحيدر [1] عبد الوهاب أبوبكر الأزرق [2]

1 قسم الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة، جامعة الزيتونة

2 قسم البيئة والموارد الطبيعة بكلية الزراعة، جامعة الزيتونة

المستخلص

يلعب القطاع الزراعي دورا أساس في تمويل القطاعات الصناعية الغذائية بالمواد الخام الأساسية لتلك الصناعة وهو موطن العديد من فرص العمل لقطاع واسع من الشباب، وعلى الرغم من تخصيص ما قيمته (4647.3) مليون دينار لدعم وتطوير القطاع الزراعي، الا ان ما يساهم به القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لم يتعدى على الاكثر 10.6% في سنة 1998، ويلعب الإقراض الزراعي الدور الأهم في تمويل المزارعين بالموارد المالية الضرورية لتكوينات راس المال الثابت، حيث تعتبر التكاليف الثابتة الفاتورة الأكبر التي يضر المزارع لدفعها لاستمرار العمل في القطاع الزراعي، ولقد هدفت الدراسة بصور عامة الي دارسة تأثير الإقراض الزراعي في التنمية الزراعية للقطاع الزراعي وتطوير مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وتوصلت الدراسة الي أن متوسط الناتج المحلي الزراعي خلال فترة الدراسة (1990 – 2010) كان في حدود 1.317 مليار دينار ليبي بمتوسط قروض زراعية ممنوحة من المصرف الزراعي بحوالي 1.406 مليار دينار ليبي، ولقد ارتبط الإقراض الزراعي بالناتج المحلي الزراعي بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية بحدود 66.3% وكان النموذج معنوي، حيث كانت متغيرات كل من الإقراض الزراعي والعمالة والاستثمار متغيرات ذات تأثير معنوي علي الناتج المحلي الزراعي في حين أن المساحة المزروعة والتكوين الراسمالي الثابت لا يؤثرون علي الناتج الزراعي، ويرتبط الإقراض الزراعي بمعامل تحديد في حدود 0.53 مع الزمن بمعني ان 53% من التغيرات التي تحدث في الإقراض تشرحها التغير في الزمن والباقي لعوامل اخري ويزداد الاقراض الزراعي بمقدار 233 مليون دينار ليبي سنويا خلال فترة الدراسة.

الكلمات الافتتاحية: اقتصادية – القروض الزراعية – تأثير–الإنتاج الزراعي – ليبيا

المقدمة:

يعتبر الإقراض الزراعي احد الجسور المهمة والاساسية للوصول الي خلق تنمية زراعية حقيقة في الدول النامية فهو عامل رئيسي في تطوير المشاريع الزراعية بأنواعها، وزيادة الإنتاج وتحسين الوضع الاجتماعي والمعيشي للمزارعين واسرهم (فارس،2005)، وبالرغم من مرور زمن طويل نسبيا علي دخول الاقراض

الزراعي في النشاط الزراعي للدول النامية بأشكاله وصيغه الحديثة، الا انه مازال بعيد عما وصلت اليه الدول المتقدمة من أساليب ومضامين ونماذج تطبيقية، عدى مجموعة محدودة من تجارب وبرامج طبقتها بعض الدول النامية ويعود احد اهم الأسباب الي اختلاف أسس ومبادي العمل لقواعد عملية الإقراض الزراعي وأدارتها بين الدول النامية (مجيد،2018)، ويعتبر التمويل احد العناصر التي تعمل علي احداث تنمية زراعية ملموسة حيث يعمل علي تنمية المجتمعات الريفية ويساهم في رفع دخول المزارعين الامر الذي يودي الي احداث تنمية مكانية والحد من الهجرة الي المدن وذلك برفع مستوي معيشة السكان في أماكن تواجدهم (حنفي، 2002)، ولقد اعقب اكتشاف وإنتاج وتصدير النفط في ليبيا تفكير جدي في كيفية تنمية وتطوير الاقتصاد الليبي والقضاء على كافة مظاهر التخلّف والفقر الذي كان يسود الاقتصاد الوطني خاصةً ما كان يعانيه من عجز في الموازنة وندرة في الموارد، ولقد اتجهت الدولة الليبية الي وضع خطط لتنمية اقتصادية واجتماعية تعمل على حسن استغلال هذه الأموال وإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة (الفارسي،2011)، وبما أن الاستثمار يحتل مكان الصدارة كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتطورات الدخل القومي، ويعبر من جانب آخر عن مدى قدرة الاقتصاد القومي على استبعاد تلك الاستثمارات وترجمتها إلى زيادات فعالة في الناتج القومي، فقد شهد الاستثمار المحلي في ليبيا ارتفاعاً مطرداً منذ 1963–1965 بشكل ينذر وجوده بين الدول النامية، ولقد اتخذت استراتيجية التحوّل الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا خلال الخطط الاقتصادية المختلفة باستخدام معظم المدّخرات المحلية، والناتجة عن ارتفاع أسعار وكميات النفط المصدرة خلال تلك الفترة، من استثمارات محلية في مختلف القطاعات الاقتصادية دون إعطاء أهمية تذكر للاستثمارات الخارجية إيماناً من السلطات المسؤولة عن برمجة وتنفيذ الخطط الاقتصادية على قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب تلك الاستثمارات، وتحويلها إلى معدلات نمو عالية من الناتج القومي (الأزرق،2015)، وهذا سوف لن يتحقق إلا عن طريق زيادة الإنفاق الاستثماري سواء كان ذلك في شكل زيادة استثمارات القطاع العام أو بالسماح للاستثمار الخاص المحلي بالعمل.

وعلى الرغم من أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني الا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي محدودة مقارنة ببقية القطاعات الاخرى التي تشكل الهيكل الأساسي للناتج المحلي الزراعي حيث ارتفعت نسبة مساهمة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي من 5.8% سنة 1990 الي حوالي 10.6% في عام 1998 والتي تعتبر أكبر مساهمة من الناتج الإجمالي خلال الثلاثون السنة الماضية وانخفضت من ثم الي حدود 0.94% في سنة 2010 وارتفعت في سنة 2015 الي حدود 3.01% (الازرق،2019)، ويدخل الإقراض الزراعي من ضمن القطاعات الأساسية الداعمة للإنتاج المحلي الزراعي حيث يعتبر من ضمن المتغيرات الأساسية الي جانب القوي العاملة الزراعية والمساحة المزروعة والاستثمار الزراعي والتكوين الرأسمالي الثابت، ومن ثم يأتي الإقراض الزراعي كجزئية مكملة أساسية في الرقي ودفع عجلة دعم الناتج الزراعي لرفع من نسبه مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي(عبد الأمير وناصر،2002).

ولقد اتفقت معظم أدبيات الاقتصاد الزراعي على تعريف مفهوم التمويل الزراعي بأنه عبارة عن: "توفير السيولة لتنفيذ عملية الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية الزراعية"، أي أن التمويل الزراعي يبحث في حاجة الزراعة من رؤوس الأموال اللازمة لتأدية العمليات المختلفة للإنتاج الزراعي (الداهري،1980) ويستعمل

البعض أحياناً مصطلح التمويل الزراعي (Agricultural Finance) مرادفاً لكلمة الإقراض الزراعي (Agricultural Credit)، وهنا لابد من التوضيح أن كلمة تمويل تعني توفير المال اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي، وكلمة الإقراض تعني الحصول على مقدار معيّن من المال، وفق شروط يتم الاتفاق عليها بين المقرض والمقترض على أن يتعهد المقترض بإعادته في المستقبل، وبالتالي فالتمويل الزراعي مصطلح أكثر شمولاً من الإقراض الزراعي، حيث يشكل الإقراض جزءً منه (رشراش واخرون،1995)، وتتمثل أهمية التمويل الزراعي إلى أن أغلب العاملين في قطاع الزراعة لا يملكون المدخرات الكافية لتغطية تكاليف العملية الزراعية، بسبب موسمية الإنتاج الزراعي، وبالتالي موسمية الدخل، لذلك فهم يلجؤون إلى التمويل الزراعي لمواجهة التزاماتهم المتعلقة بالعملية الزراعية.(جمعة،1991).

أهداف الدراسة:

تهدف الورقة البحثية الي دراسة تأثير الإقراض او التمويل الزراعي في التنمية الزراعية وما مدي مساهمته في تطوير القطاع والعمل علي زيادة الناتج الزراعي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على دور التمويل والإقراض الزراعي في رفع قدرة القطاع الزراعي في منافسة القطاعات الأخرى والعمل على سد الاحتياجات الغذائية والحد من استيراد الغذاء.

مشكلة الدراسة:

يعاني القطاع الزراعي من تدني الناتج الزراعي وانخفاض معدلات تحقيق الامن الغذائي في العقود الأخيرة نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم قدرة المزارعين على تمويل العمليات الزراعية وانخفاض عوائد المزارعين مما يودي الي اتجاه المزارعين الي مجالات أخرى تحقق ربحية أكثر من العمل الزراعي.

منهجية الدراسة:

استخدم الأسلوب الوصفي في الجانب النظري بالاعتماد على عدد من التقارير والدوريات والكتب لتعزيز الجانب النظري بالتحليل الاحصائي والاقتصادي، كما استخدم الأسلوب الاحصائي وتفسير النتائج المتحصل عليها من خلال المؤشرات الاقتصادية الدالة.

حدود الدراسة:

الفترة الزمنية 1990 – 2010

الجانب النظري

أهمية التمويل الزراعي في التنمية الزراعية

يلعب التمويل الزراعي دورا ملحوظ في تحقيق اهداف التنمية الزراعية المستدامة حيث يعرف التمويل الزراعي علي أنه امداد المؤسسات الزراعية بالمال اللازم لأنشائها أو توسعها ويعتبر التمويل من اعقد المشاكل التي تواجه التنمية الزراعية في الدول النامية ويكسب التمويل أهمية كبيرة فيمكن من خلاله خلق حجم مناسب للإنتاج الزراعي يودي للعمل لزيادة كفاءة العمل بالقطاع الزراعي وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ويساعد المزارعين علي التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة التي تساعد الفلاحين في تجنب الاخطار المحتملة المتعلقة بالطقس وغيرها(الششتاوي واخرون،2016).

وأخيرا يلعب التمويل الزراعي دورا هاما في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة حيث يساهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد الطبيعية بالشكل الذي يسمح برفع كميات الإنتاج الزراعي المتحقق من دون الاضرار بالبيئة المحيطة بالمزارع وضمان استمرارية الموارد الطبيعية واحتياجات الأجيال القادمة.

أهمية القروض الزراعية:

يلعب الإقراض الزراعي أهمية كبيرة في تغطية النفقات الرأسمالية الزراعية حيث يساهم في حصول المزارعين على الآلات الزراعية والمعدات وأيضا تغطية نفقات تهيئة المزارع وشراء المدخلات التشغيلية كالعلف والبذور والمبيدات وغيرها، أيضا من ضمن أهمية الإقراض الزراعي رفع كفاءة الإنتاج الزراعي من خلال استخدم الميكنة الحديثة التي تقلل من تكاليف الإنتاج من خلال زيادة الإنتاجية وتقليل الوقت اللازم للعمليات الزراعية، بالإضافة الي ان القروض الزراعية تعمل علي مواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات ويعمل الإقراض الزراعي في مواجهة الظروف المعاكسة للمزارع من التقلبات المناخية والامراض والاسعار, وتأتي أهمية الإقراض الزراعي، باعتبارها وسيلة لإدخال التقنية الزراعية الملائمة للبيئة الليبية التي تتسم (الحاسية ،1989) بتقلّب كمية الأمطار خلال المواسم الزراعية وعدم استخدام التقنية الملائمة لهذه البيئة من قبل معظم المزارعين، مما أدى إلى تحول مساحات واسعة من الأراضي إلى أرض ذات إنتاجية متدنية، بالإضافة إلى تصحر البعض الآخر، مما أدى إلى تدني الحيازات الزراعية ، مما يستوجب التحوّل لإصلاحها، بالإضافة الي سيادة الحيازات القزمية إذ تحتل الحيازات التي هي أقل من خمسة هكتارات نسبة 46% من اجمالي الحيازات الزراعية في ليبيا(البلعزي،2013).

تقسيم القروض الزراعية الإنتاجية:

تنقسم القروض الإنتاجية حسب الفترة الزمنية إلى:

1. القروض قصيرة الأجل:

تعد القروض قصيرة الأجل من أولى النشاطات الائتمانية وينص القانون المتعلق بالمصرف الزراعي على توفير القروض الضرورية لتمويل العمليات الزراعية الموسمية لكل من المزارعين والجمعيات التعاونية الزراعية بغرض تغطية النفقات الدورية أو التشغيلية الزراعية، لشراء البذور والأسمدة والمبيدات الحشرية والأعلاف والطيور الداجنة والنحل وتصرف هذه القروض عيناً ويتعيّن تسديدها خلال فترة لا تتجاوز السنة الواحدة من تاريخ منح القروض، ويحق للمصرف كذلك الإشراف على المزارع للتأكد من استعمال القرض للغرض المطلوب، ويمكن له أن يسدد القرض بالطرق القانونية إذا تأكد من وجود مخالفة(رشراش واخرون،1995).

2. القروض متوسطة الأجل:

بدأ المصرف الزراعي في منح القروض المتوسطة الأجل، اعتباراً من عام 1961 متيحاً الأموال الضرورية للعاملين في القطاع الزراعي لشراء الآلات والمعدات الزراعية ليتمكنوا من المشاركة في الميكنة الزراعية من أجل استثمار أوسع مساحة ممكنة من الأراضي في ليبيا بغية سد العجز الواضح في الأيدي العاملة، وقد منحت هذه الائتمانات علاوة على ذلك أهداف مختلفة أخرى مثل تربية النحل والأبقار والطيور الداجنة وشراء مركبات النقل الزراعي إلخ، ويتعيّن تسديدها خلال فتره لا تتجاوز ثماني أعوام (الحاسية،1989)

3. القروض طويلة الأجل:

يمنح هذا النوع من القروض بهدف إقامة الإنشاءات الزراعية الثابتة كالمزارع الجديدة وتحسين القائم منها، وتساعد هذه القروض في تنمية رأس المال الثابت في القطاع الزراعي، ويقدم المصرف قروضه الطويلة الأجل بأغراضها السابقة لخدمة أهداف تختلف عن تلك الخاصة بقروضه الموسمية والمتوسطة الأجل، وذلك لأن القروض الطويلة الأجل تمنح بهدف توفير الأصول الإنتاجية التي يغلب عليها طابع الاستمرار، ونظراً لارتفاع تكاليف تلك الأصول، فإن متوسط قيمة القروض طويلة الأجل تتميز بالارتفاع الملحوظ مقارنة بمتوسط قيمة القرض الواحد في الأنواع الأخرى من القروض، إذ يصل حدها الأقصى إلى خمسين ألف دينار، وتصرف القروض طويلة الأجل على دفعات وفقاً لما يتم تنفيذه من أعمال أو إنشاءات للتأكد من استخدام

أقساط القرض في الأغراض التي منح من أجلها، ونظراً لطول المدة التي تستقر فيها مثل هذه القروض من الاستثمارات لكي تذر عائداً مجزياً لأصحابها فقد حرص المصرف على منح الحاصلين على هذه القروض فترة سماح تمتد إلى خمس سنوات يبدأ بعدها المزارع في تسديد القرض على فترة عشرة سنوات، وبذلك تكون مدة القرض الإجمالية خمسة عشرة سنة (الجريبي و البصير، 1977). ويوضح الجدول رقم (1) القروض الممنوحة خلال الفترة 1970–2007. حيث بلغ إجمالي القروض الممنوحة من المصرف الزراعي خلال فترة الدراسة حوالي 1,850,000.00 مليون دينار وبمتوسط خلال فترة الدراسة 48,028.3947 مليون دينار خلال فترة الدراسة، كما أن القروض طويلة الأجل كانت ذات القيمة الأعلى، حيث بلغت خلال فترة الدراسة بحوالي 898,904.00 مليون دينار ثم تليها قروض متوسطة الأجل التي قدرت بحوالي 550,425.00 مليون دينار ثم قروض قصيرة الأجل بحوالي 375,750.00 مليون دينار.

تطور الإنتاج الزراعي في ليبيا

من الأهمية أن يتم التعرف على تطور حجم وتركيبة الإنتاج الزراعي عند وضع السياسات الزراعية لخدمة عملية التنمية والتطور حيث تكون النتيجة تحقيق زيادة في الإنتاج وخاصة في السلع التي تعاني من عجز في العرض وزيادة في الطلب. وعلى الرغم من ارتفاع القيمة المطلقة للاستثمارات الزراعية خلال فترة الدراسة إلا إن أهميتها النسبية إلى إجمالي استثمارات القطاعات السلعية قد تباينت عبر الزمن حيث تم تخصيص مبالغ طائلة لاستثمارها في مجالات متعددة للنهوض بهذا القطاع إلى المستوى المطلوب، حيث إنه خصص مبلغ وقدره (4647.3) مليون دينار للتنمية الزراعية المتكاملة من مخصصات ميزانيات التحول خلال فترة الدراسة، إلا أنه تبقى مساهمته متدنية في الناتج المحلي الإجمالي، وعلي سبيل المثال خصصت الدولة الليبية مبلغاً وقدره (138) مليون دينار من ميزانية التحول للعام 2006 لبند المشروعات الزراعية، ومع هذا لم يحقق قطاع الزراعة معدل نمو جيد، حيث كانت نسبة مساهمته في الناتج الإجمالي حوالي (2.37%) خلال العام 2007 أخذاً في عين الاعتبار الظروف المناخية وندرة المياه التي تحكم النشاط الزراعي،(خليفة،2006) وقد وجهت هذه الاستثمارات في مجالات مختلفة من نشاط القطاع الزراعي والحيواني في ليبيا لتحقيق الزيادة المستهدفة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الزراعي وبالتالي زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بما يخدم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والريفية في المجتمع الليبي، ولقد شهدا العقدين الأخيرين زيادة كبيرة في استهلاك الغذاء على مستوي الدولة الليبية حيث تزايد الفجوة الغذائية على سبيل المثال لمحاصيل الحبوب الي 91.26% وللبقوليات لحدود 41.37% و12.94% للفواكه في عام 2010 مما يستعدي احداث تغيرات جدرية في هيكل القطاع الزراعي ودعم المزارعين عن طريق التمويل الزراعي لرفع قيمة الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الاستراتيجية(الأزرق,2015).

ولقد كانت نسبة مصروفات الدولة الليبية الزراعية من اجمالي المصروفات العامة للدولة الليبية على سبيل المثال في عام 1995 تشكل حوالي 3.01% وارتفعت الي 6.07% سنة 1997 ومن ثم انخفضت الي 5.85% في عام 2000 واستمرت في الانخفاض الي حدود2.51% بنهاية فترة الدراسة حيث كان متوسط حجم المصروفات على القطاع الزراعي حوالي 169 مليون دينار بحد ادني بلغ نحو 62 مليون دينار في عام 1999 وحد اقصي بلغ نحو 266 مليون دينار بعام 2009 وكان مقدار التزايد في المصروفات الزراعية بمعدل 11.39 مليون دينار سنوي بمعدل تزايد يقدر 6.7%,(مركز البحوث العلوم الاقتصادية, 2010) وعلي الرغم من ذلك لم يزيد نسبة مساهمة الناتج الزراعي للناتج المحلي الإجمالي عن 10.6% بقيمة بحدود 12620.2 مليون دينار في سنة 1998 وانخفضت نسبة المساهمة في الناتج المحلي في السنوات الأخيرة الي أن وصلت الي 0.94% في سنة 2010 وهي اقل نسبة لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي خلال الثلاثين سنة الاخيرة بقيمة تقدر حوالي 2325.5 مليون دينار(الأزرق,2019) وشكلت العمالة الزراعية نسبة 18.5% من العمالة الكلية في عام 1990 وبذات في الانخفاض تدريجيا الي ان استقرت عند 3.99% من العمالة الكلية في عام 2010 (البلعزي, 2013), وشكل التكوين الرأسمالي الثابت قيمة تقدر بحوالي 174.1 مليون دينار في سنة 1990 وخلال الفترة (1991 – 2000) تذبذبت بين ارتفاع وانخفاض الي ان وصلت الي اعلي قيمة لتكوين راس المال الثابت في القطاع الزراعي في سنة 2001 بحوالي 1483.2 مليون دينار ومن ثم انخفضت الي ان استقرت في حدود 1185.9 مليون دينار في سنة 2010(محمد,2019),

جدول رقم (1) القروض الممنوحة من المصرف الزراعي خلال الفترة 1970–2007م

القيمة بالألف دينار

ات	قروض قصيرة الأجل		قروض متوسطة الأجل		قروض طويلة الأجل		المجموع	
	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة
197	76380	13,957.00	22237	12,542.00	108911	22,426.00	207528	48,925.00
197	68771	24,105.00	16426	19,164.00	89839	10,534.00	175036	53,803.00
198	18700	31,619.00	10176	19,237.00	30051	8,965.00	58927	59,821.00
198	3476	25,340.00	8741	22,493.00	14671	11,761.00	26888	59,594.00
199	348	13,124.00	2824	8,770.00	6757	9,932.00	9929	31,826.00
199	343	7,471.00	1886	4,760.00	3982	6,804.00	6211	19,035.00
199	381	11,444.00	1407	3,615.00	2998	3,508.00	4786	18,567.00
199	179	60,630.00	1112	3,378.00	1874	2,805.00	3165	66,813.00
199	166	12,997.00	733	2,094.00	1134	967	2033	16,058.00
1	133	9,391.00	585	1,795.00	905	735	1623	11,921.00
1	292	13,400.00	759	2,660.00	1321	2,092.00	2372	18,152.00
1	242	11,500.00	908	8,710.00	1453	3,862.00	2603	24,072.00
1	278	10,440.00	1175	6.208.00	1633	2,134.00	3086	12,574.00
1	232	12,710.00	1430	5,130.00	1928	3,100.00	3590	20,940.00
1	401	14,700.00	2396	10,500.00	3112	2,00.00	5909	25,200.00
2	791	25,800.00	2653	10,200.00	3699	1,400.00	7143	37,400.00
2	361	19,200.00	1282	11,100.00	2311	6,200.00	3954	36,500.00
2	2111	9,000.000	3132	54,500.00	8239	55.000.00	13482	63,500.00
2	172	3,710.00	2200	24,067.00	5064	52,221.00	7436	79,998.00
2	3431	17,296.00	3671	33,577.00	8549	27,735.00	15651	78,608.00
2	704	9,916.00	6189	116,925.00	17857	248,523.00	24750	375,364.00
2	186	10,000.00	2800	84,700.00	12273	386,000.00	15259	480,700.00
2	230	8,000.00	1230	84,300.00	13425	30,200.00	14885	122,500.00
لي	**178308**	**375,750.00**	**95952**	**550,425.00**	**341986**	**898,904.00**	**616246**	**1,825,079.00**
سط	**4692.3157**	**9888.157**	**2525.05**	**14484.86**	**8999.63**	**23655.36**	**16217.00**	**48,028.38**

المصدر: المصرف الزراعي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.

وخلال الفترة (1990 – 2010) كانت إنتاجية العمل المتوسطة في القطاع الزراعي 1612.2 دينار مقارنة بحوالي 2879.2 دينار ليبي لقطاع الصناعة و 9039.1 دينار ليبي لقطاع التجارة والمطاعم والفنادق في سنة 1990 ولقد شهدت إنتاجية العمل ارتفاع ملحوظ في كل القطاعات حيث ارتفعت في قطاع الزراعة الي 5129.9 دينار ليبي والصناعة بحوالي 8645.6 دينار ليبي وأخيرا في العمل التجاري والفندقي والمطاعم بحوالي 42668.3 دينار ليبي ويلاحظ انخفاض ملحوظ في إنتاجية العمل الزراعي مقارنة بإنتاجيه القطاعات الرئيسة الأخرى غير النفطية خلال كامل فترة الدراسة(الأزرق,2015) ، ويمكن تحليل مشكلة القطاع الزراعي الي:

أولاً: تحليل جانب الطلب على المنتجات الزراعية

من ضمن الأسباب الأساسية لزيادة الطلب على الغذاء وزيادة الاستهلاك:

1- السكان والتحولات الديمغرافية:

إن الزيادة السكانية السنوية في البلاد قد تراوحت ما بين 3.6% إلى 4.4% خلال الفترة من 1990 – 2010 ويعزى ارتفاع نسبه الزيادة السكانية أساساً إلى انخفاض نسبة الوفيات لدى الأطفال كنتيجة لتحسن الرعاية الصحية وزيادة نسبة التعليم وتحسن دخول الأفراد (فارس،2005).

2- السكان والقوى العاملة:

خلال السنوات الأخيرة ومنذ اكتشاف النفط وتصديره، حدثت زيادة في حجم الاستخدام خاصة في القطاعات الخدمية ودخلت المرأة مجال العمل، والذي يمكن أن نستخلص منه ما يلي:

حدوث تحول ديمغرافي كبير بسبب الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن الكبيرة.

حدوث توسع كبير في فرص العمل المتاحة في التجمعات الحضرية بسبب التوسع الكبير في قطاع الخدمات والتشييد والإنتاج الصناعي.

دخول أنماط جديدة من العادات الغذائية(الحاسية,1989).

3- تطور التجمعات الحضرية:

تعتبر التجمعات الحضرية من أهم العوامل التي أدت إلى زيادة استهلاك الغذاء في ليبيا ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك الهجرة من الريف إلى المدن بالنسبة للسكان الليبيين بسبب ازدهار قطاع الخدمات والصناعة اللذين ازدهرا بسبب زيادة الدخل المتولد من قطاع النفط وايضا فرص العمل المتاحة للعمالة غير الوطنية التي وفدت الي ليبيا مصطحبة معها أنماط

جديدة من العادات الغذائية لم تكون معروفة وبدأت تنتشر بين سكان المدن منها انتشار استهلاك الخبز الأبيض المصنع من دقيق القمح(الفارسي،2011).

بالتالي بفعل هذه العوامل أصبح عدد الذين يعتمدون على الغذاء عن طريق الشراء من السوق في تزايد مستمر وتقلص حجم الاستهلاك الذاتي لسكان القطاع الزراعي وبذلك فقد القطاع الزراعي القدرة على مقابلة متطلبات الاستهلاك المتزايدة، سواء من سكان الريف أو من سكان المدينة.

ثانياً: تحليل جانب العرض للمنتجات الزراعية

انخفاض الإنتاج من السلع الزراعية في ليبيا يعود للأسباب التالية:

1- محدودية الأراضي الزراعية.

2- قلة مصادر المياه وسوء استغلالها.

3- تعاظم الهجرة من الأرياف للمدن للبحث عن فرص عمل.

4- التصحر نتيجة للزحف الصحراوي والاعتداء على الغابات والمراعي.

5- قلة الأيدي الليبية المدربة والنقص الواضح في الكفاءة الإنتاجية والمهارة في استخدام عناصر الإنتاج الحديثة.

6- اتساع الإصابة بالأمراض والآفات الزراعية.

7- عزوف المزارعين عن زراعة الحبوب مثل القمح بسبب إيقاف شراء الفائض الزراعي منها وبأسعار مجزية من قبل الدولة في العديد من السنوات (خليفة,2006).

8- الارتفاع في درجة الحرارة بصورة عامة أثر تأثيراً سلبياً ومباشراً على إنتاجية الحيوانات، حيث انخفض إنتاج اللحم واللبن وانخفضت الكفاءة التناسلية لها.

9- تعتبر الأعلاف بنوعيها الخشن والمركز من الدعامات الرئيسية لتحقيق الإنتاجية، إلا أن كليهما غير متوفر بصورة كافية داخل ليبيا.

10- نلاحظ أن هناك نقصاً شديداً في توفير الآلات والمعدات والمستلزمات الزراعية الأخرى، كالأدوية والأسمدة، وذلك نظراً لعدم توفير هذه المستلزمات وتنظيم توزيعها على الفلاحين (الفارسي،2011).

ثالثاً: عوامل أخرى منها ما يلي:

وهناك أسباب اخري لفشل القطاع الزراعي عن تحقيق أهدافه وانخفاض الاكتفاء الذاتي لغالبية المجاميع الرئيسة للسلع الغذائية منها:

1- عدم تناسب المخصصات المعتمدة للميزانيات المقترحة.

2- الروتين الإداري الذي أدى إلى تأخير وصول مستلزمات الإنتاج في الموعد المناسب.

3- ارتفاع نسبة الفاقد في المحاصيل الزراعية نتيجة لعدم تجاوب نسبة كبيرة من المنتفعين بالمشروعات الاستيطانية أو القائمة بأعمال الخدمة بالمستوى الذي يتلاءم مع ما قدم لهم (الحاسية,1989).

4- عدم الاستقرار الإداري والهيكلي لقطاع الزراعة، الأمر الذي أثر سلباً على الخبرات والإحصائيات الزراعية.

5- غياب تطور الخدمات الإرشادية التي من المفترض أن تربط بين مركز البحوث الزراعية والفلاحين والمربين.

6- عدم استقرار النظم التسويقية في ليبيا، حيث قامت الدولة خلال فترة ما باحتكار تخزين وتسويق المنتجات الزراعية من خلال شركات عامة متخصصة في هذا المجال والتي لم يكون لها القدرة على استيعاب كافة إنتاج المزارعين حيث كان سبباً في عزوف العديد من المزارعين عن مهنتهم الزراعية (اللجنة الشعبية العامة للتخطيط *سابقا,2006).

ويمكن أن نستنتج مما سبق أن هناك زيادة كبيرة في الاستهلاك خاصة في الإنفاق الاستهلاكي العام، نتيجة للزيادة السكنية الكبيرة وتغير العادات الاستهلاكية وزيادة الدخل وقلة المعروض من السلع أو من السلع الزراعية أدت إلى زيادة كبيرة في الطلب على الغذاء مما أدى إلى محاولة سد العجز عن طريق الاستيراد من الخارج.

الجانب العملي

المواد وطرق البحث

لدراسة مدي قدرة الإقراض الزراعي في ليبيا على دعم الإنتاج الزراعي ورفع من مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، يمكن تكوين بعض النماذج القياسية لمعادلة الانحدار الخطي المتعدد القياسي وأيضا بعض نماذج الانحدار الخطي البسيط وذلك للوقف على قدرة الإقراض الزراعي وتأثيره على الناتج الزراعي الامر التي يمكنا من معرفة كفاءة سياسة التمويل الزراعي في ليبيا.

<u>النموذج الأول:</u>

من خلال تجميع بيانات أولية ثم بناء نموذج لتوضيح دور الإقراض الزراعي في القطاع الزراعي وما مدي مساهمته في الناتج المحلي الزراعي

$$Y= f (X1 + X2+X3+X4+X5)$$

Y الناتج المحلي الزراعي

X1 الإقراض الزراعي

X2 القوي العاملة الزراعية

X3 الاستثمار الزراعي

X4 المساحة المزروعة

X5 التكوين الرأسمالي الثابت

ومن خلال نتائج التحليل الاحصائي باستخدام البرامج الإحصائية SPSS25 وأيضا البرنامج الاحصائي Eviews10 تمكن الحصول علي معادلة الانحدار المتعدد القياسي (Standard Multiple Regression) علي النحو التالي:

Y= 2626233009.22 + 0.129X1 – 6208.356 X2 – 1.3709 X3 – 2077.753 X4 + 0.13815 X5

ويتضح من المعادلة القياسية أن المتوسط الحسابي للناتج المحلي الزراعي خلال الفترة (1990 –2010) في حدود 1.317 مليار دينار ليبي، وكان متوسط القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي خلال فترة الدراسة 1.406 مليار دينار، بمتوسط عمالة زراعية يقدر بحوالي 138 ألف عامل، ومساحة زراعية متوسطة في حدود 217 إلف هكتار، وكان مقدار الاستثمار في المجال الزراعي يقدر كمتوسط بـــ 203 مليون دينار، وكان تكوين راس المال الثابت للقطاع الزراعي يعادل كمتوسط 724 مليون دينار(يقصد بالتكوين الرأسمالي الانفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة زائدا الاضافات والتجديد والتحسين التي تجرى على السلع الرأسمالية القائمة زائدا قيمة اعمال البناء تحت الانشاء).

ومن خلال مصفوفة الارتباطات بين المتغير التابع (الناتج المحلي) والمتغيرات المستقلة (الإقراض الزراعي، العمالة الزراعية، الاستثمار الزراعي، المساحة المزروعة، تكوين رأسمال الثابت) يمكن ملاحظة ان الإقراض الزراعي يرتبط بالناتج الزراعي بعلاقة طردية بحوالي 66.3% وهي علاقة ذات دلالة إحصائية مما يعني زيادة الإقراض الزراعي بـــوحدة واحدة يودي الي زيادة الناتج الزرعي بمقدار 0.663 ويرتبط الناتج الزراعي المحلي بالقوي العاملة بعلاقة عكسية بحدود 79.1% وهي أيضا علاقة ذات دلالة وأيضا بالتكوين الرأسمالي الثابت بعلاقة طردية بدلالة بحوالي 68.8% ، في حين يرتبط الناتج الإجمالي الزراعي بعلاقة ارتباط غير انها غير ذات دلالة مع كل من الاستثمار الزراعي والمساحة المزروعة حيث يرتبط الاستثمار بعلاقة عكسية غير ذات دلالة مع الناتج الزراعي بحوالي 10.1% وأيضا ترتبط المساحة المزروعة بعلاقة طردية غير ذات دلالة مع الناتج الزراعي الإجمالي في حدود 27.7%.وفيما يخص معامل الارتباط بيرسون فيرتبط الناتج الزراعي بمعامل ارتباط طردي قوي بحوالي 91.3% مع المتغيرات المستقلة الداخلة في تحليل النموذج حيث حوالي 83.3% من التغيرات التي تحدث في الناتج الزراعي تشرحها التغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة في حين الباقي نتيجة لمتغيرات لم تدخل في تحليل النموذج بالإضافة الي الخطأ العشوائي وكان مقدار الخطأ في التقدير بحدود 261 مليون دينار.

وبالنظر في جدول (ANOVA Table) يلاحظ ان المعادلة معنوية عند مستويات المعنوية الثلاثة بمعني اننا نقبل الفرضية البديلة التي توضح أن الانحدار معنوي ولا يساوي الصفر وهو يوكد وجود علاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي) والمتغيرات المستقلة (الإقراض الزراعي، العمالة الزراعية، الاستثمار الزراعي، المساحة المزروعة، تكوين رأسمال الثابت) وسوف نرفض الفرضية الصفرية (حيث F Statistics = 14.963) .ومن خلال جدول (Coefficients Table) يلاحظ ان كل من متغيرات الإقراض الزراعي

والعمالة والاستثمار متغيرات ذات تأثير علي المتغير التابع حيث انهم معنويين عند مستوي معنوية α=0.05 بحدود 3.125 و (−3.851) و (−2.81) علي التوالي في حين ان المساحة المزروعة والتكوين الرسمالي الثابت لا يوترون علي الناتج الإجمالي الزراعي عند مستوي معنوية α =0.05 بحوالي (− 1.195) و(0.657) علي التوالي.ومن خلال معادلة الانحدار الخطي المتعدد القياسي يلاحظ كلما زاد الإقراض الزراعي بمقدار وحدة واحدة يزاد الناتج الزراعي بمقدار 0.129 وكان الخطأ المعياري للانحدار في حدود 0.777 والانحراف المعياري حوالي 5.55 وهو من ضمن الحدود المسموحة.

النموذج الثاني:

ومن اجل زيادة التحليل ثم تكوين نموذج اخر للانحدار المتعدد القياسي ولكن ثم استبعاد المساحة المزروعة والعمالة الزراعية من اجل معرفة علاقة متغيرات (الإقراض، الاستثمار، والتكوين الرأسمالي الثابت) على الناتج الإجمالي الزراعي وكان النموذج يأخذ الشكل التالي:

$$Y= F (X1, X2, X3)$$

حيث

Y الناتج المحلي الزراعي

X1 الإقراض الزراعي

X2 الاستثمار الزراعي

X3 التكوين الرأسمالي الثابت

ولقد ثم التوصل الي المعادلة التالية من خلال استخدام البرنامج الاحصائي Eviews10

$$Y= 1019251644.98 + 0.14146 X1 − 1.32187 X2 + 0.50728 X3$$

ومن خلال المعادلة يمكن ملاحظة ان معامل التحديد كان في حدود 0.6512 بمعني ان 65.12% من التغيرات التي تحدث في الناتج الإجمالي الزراعي تشرحها التغيرات في الأقراص الزراعي والاستثمار والتكوين الرأسمالي الثابت بمعني ان نسبة أكثر من65% من التأثيرات على الناتج الزراعي تأتي من متغيرات مكونات الموارد المالية والباقي من متغيرات اخري مستقلة وكان متوسط الناتج المحلي الإجمالي في حدود 1.32 مليار دينار بانحراف معيار حوالي 5.55 ومثل النموذج الأول كان الإقراض الزراعي معنوي عند مستوي معنوية α =0.05 بحوالي 5.167 وكان النموذج الثاني معنوي باختبار F (حيث F Statistics = 10.581) وكان الخطأ المعياري للانحدار في حدود 3.55 مما يوكد ان الإقراض الزراعي كان له دور مهم وموثر في زيادة الناتج الزراعي.

النموذج الثالث:

وفي النهاية ثم وضع معادلة الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين الإقراض الزراعي والزمن لمعرفة مدي تأثر الإقراض الزراعي بالسنوات المتعاقبة، ولقد كان النموذج القياسي على النحو التالي:

$$Y= F(T)$$

حيث

Y الإقراض الزراعي

T الزمن

ولقد تمكنا من الوصول للمعادلة التالية:

$$Y = 1160053000 + 233319233.76\ T$$

وكان معامل التحديد في حدود 0.53 بمعني ان حوالي 53% من التغيرات التي تحدث في الإقراض الزراعي بسبب عامل الزمن والسنوات المتعاقبة والباقي لعوامل اخري اقتصادية ومالية اخري متعلقة بالدولة لم تدخل من ضمن متغيرات النموذج وكان النموذج معنوي في اختبار F (F – Statistics = 21.6) عند مستوي معنوية0.05= α بانحراف معياري مقداره 1.98 وبخطأ معياري للانحدار يقدر بحوالي 1.39 ويزاد الإقراض الزراعي بمقدار 233 مليون دينار سنويا.

النتائج

لقد هدفت الدراسة الي معرفة تأثير الإقراض او التمويل الزراعي في التنمية الزراعية وما مدي تأثير القروض واهميتها النسبية من ضمن مكونات الناتج الزراعي وما مدي مساهمه التمويل الزراعي في تطوير القطاع والعمل علي زيادة الناتج الزراعي، ولقد خلصت الدراسة الي أنه نتيجة لزياد الطلب المستمر علي الغذاء والزيادة الملحوظة للاستهلاك الغذائي بسبب الزيادة السكانية السنوية والتي تزيد عن 3.6% بالإضافة الي تغير نمط الاستهلاك الغذائي في العقدين الاخرين وزيادة العاملين في القطاعات غير الزراعية، الامر التي ادي الي زيادة عدد الذين يعتمدون علي الغذاء عن طريق الشراء وحدوث تقلص مستمر لحجم الاستهلاك الذاتي لسكان القطاع الزراعي، قابل ذلك انخفاض مستمر في انتاج السلع الزراعية بسبب محدودية الأراضي الزراعية، وقلة مصادر المياه وسوء استغلالها، وزيادة الزحف الصحراوي والاعتداءات المتكررة علي الغابات والمراعي، وغيرها من الأسباب، الامر التي ادي الي زيادة الطلب علي الغذاء وانخفاض انتاجه.

وتوصل التحليل الاحصائي القياسي الي ان متوسط القروض الزراعية الممنوحة خلال الفترة (1990-2010) قدر بحوالي 1.406 مليار دينار ويرتبط الإقراض الزراعي بعلاقة طردية فوق المتوسطة ذات دلالة إحصائية بمقدار 66.3% وترتبط متغيرات النموذج بمعامل تحديد مع الناتج الزراعي بمقدار 0.833 بمعني يساهم الإقراض الزراعي وغيره من متغيرات النموذج المستقلة بـ 83.3% من التغيرات التي تحدث في الناتج تشرحها متغيرات النموذج، ويلاحظ كلما تزايد الإقراض الزراعي بوحدة واحدة يزداد الناتج الزراعي بمقدار 0.129 وكان المتغير معنوي عند مستوي معنوية 0.05 .

ومن خلال النموذج الثاني التي يشمل متغيرات الإقراض والاستثمار والتكوين الرأسمالي الثابت تشكل متغيرات الموارد المالية الأثر الأكبر على تشكيل قيمة الناتج المحلي الزراعي بحوالي 65% من التغيرات في الناتج تشرحها متغيرات مكونات الموارد المالية، مما يعني ان للتكوين المالي للقطاع الزراعي الأثر البالغ في التأثير علي زيادة الناتج المحلي الزراعي، وفيما يخص علاقة الإقراض الزراعي بالزمن فقد كان معامل

التحديد بحدود 53% من التغيرات التي تحدث في الإقراض بسبب عامل الزمن ويتزايد الإقراض الزراعي بمقدار 233 مليون دينار سنويا خلال فترة الدراسة.

التوصيات

من خلال النتائج التي توصلت اليها الدراسة يمكن التوصية بالعمل على الاستمرار في منح القروض الزراعية وزيادة قيمتها وذلك لان الناتج الزراعي يتأثر بالإقراض الزراعي تأثير إيجابيا ويودي الي زيادة الناتج الزراعي، أيضا زيادة التمويل الزراعي والاستثمار في القطاع الزراعي حيث يوثر الاستثمار والاقراض تأثير إيجابي على الناتج الزراعي المحلي بحيث يوثر التكوين المالي للقطاع الزراعي بنسبة 65% من اجمالي التأثيرات المؤثرة علي زيادة الناتج الزراعي.

أيضا نوصي بالعمل على إعادة هيكلة الإقراض الزراعي والنظر الي قيمة القروض الزراعية والضمانات لإعادة استردا القروض الممنوحة الامر التي يرتقي بجودة الإقراض الزراعي ويودي الي نجاح المصرف الزراعي، وأخيرا العمل على تقنين أوجه الصرف على القروض الزراعية والابتعاد على منح قروض لا تخدم بصورة مباشرة القطاع الزراعي وتعمل علي زيادة الناتج الزراعي ومنها على سبيل المثال الإقراض السكني.

الملحق (1) يوضح قيمة الناتج الزراعي والاقراض الزراعي والعمالة الزراعية والاستثمار الزراعي والمساحة المزروعة والتكوين الرأسمالي الثابت في ليبيا خلال الفترة (1990 – 2010)

ت	الناتج الزراعي بالدينار	القروض الزراعية بالدينار	العمالة الزراعية عامل	الاستثمار الزراعي بالدينار	المساحة المزروعة هكتار	التكوين الرأسمالي الثابت بالدينار
1	482900000	190350000	188900	352400000	215500	174100000
2	542400000	185670000	189000	341800000	216000	30100000
3	630200000	122460000	195700	386000000	217000	85000000
4	708800000	160580000	201200	239700000	217490	521400000
5	827900000	119210000	206000	15000000	217491	410000000
6	933400000	181520000	242700	6100000	220467	401000000
7	1074500000	24020000	219500	58400000	126910	436400000
8	1267000000	187820000	135000	171100000	140340	649100000
9	1349300000	209400000	125000	58400000	157299	345500000
10	1449900000	272100000	110000	50000000	225000	257500000
11	1439700000	364000000	108000	141200000	163286	508700000
12	1282900000	365000000	104000	167000000	254200	1483200000
13	1256300000	1185000000	101000	200200000	264200	1350600000
14	1300700000	799980000	97000	150200000	264400	906300000
15	1286300000	786080000	109,161	331300000	213700	676200000
16	1408800000	3753640000	116,986	449600000	214,600	1226600000
17	1603200000	4807000000	125,765	200100000	246660	1126600000
18	1858900000	6690000000	86830	350500000	255530	1126600000
19	2029700000	1848020000	84820	231000000	264400	1142080000
20	2382700000	2034040000	82820	233500000	208500	1164000000
21	2543600000	5249740000	80930	131300000	264400	1185900000

جمعت من قبل الباحث باعتماد علي:

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقارير أوضاع الامن الغذائي، سنوات متعددة.

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، اعداد متفرقة

3- مصلحة الإحصاء والتعداد بوزارة التخطيط، إحصاءات الواردات الزراعية، سنوات متعددة.

4- وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، اعداد متفرقة.
5- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتاب الاحصائي. سنوات متفرقة.
6- قاعدة بيانات مجاميع الحسابات القومية الرئيسة للأمم المتحدة.
7- قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.
8- المصرف الزراعي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.

المراجع

1- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والتجارة، 2006، تقييم السياسات الزراعية، طرابلس، ليبيا ، ص62-63

2- حميد مجيد، 2018، القروض الزراعية والاستثمار الزراعي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24 – العدد 106، ص 324-337.

3 – محمد الششتاوي واخرون، 2016، الاثار الاقتصادية للتمويل الزراعي علي الفجوة القمحية في مصر، مجلة حوليات العلوم الزراعية بمشتهر، مجلد54 ، مصر.

4 – محمد عبد الله الجريبي وبشير احمد البصير،1977، دليل الإقراض الزراعي في ليبيا، منشورات المصرف الزراعي، طرابلس، ليبيا، ص14.5

5 – ميلود جمعة الحاسية، 1989، الإقراض الزراعي، محاضرة على دورة إدارة القروض، بنغازي-ليبيا، 1989، ص103.

6 – مصطفي البلغزي ، 2013، قياس الترابط النمطي بين الإنتاجية ومعدل أداء الاقتصاد الليبي، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسة بكلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب، العدد الأول ،زلتين، ليبيا.

7 – مصطفي محمد رشراش، وآخرون، 1995، التمويل الزراعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عمان-الأردن، 1995م، ص1.

8- مركز البحوث العلوم الاقتصادية، 2010، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة من 1962 – 2008، طرابلس، ليبيا.

9- نعيم جمعة، التمويل الزراعي، دمشق-سوريا، 1991م، ص15.

10- عبد الوهاب أبوبكر الأزرق،2015، السياسات السعرية وأثرها على تطور الإنتاج الزراعي في ليبيا (دراسة حالة القمح والزيتون)، رسالة ماجستير، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

11 – عبد الوهاب أبوبكر الأزرق،2019، عجز السياسات الزراعية الليبية عن تحقيق الامن الغذائي (دراسة تحليله عن ليبيا في الفترة من 1990 – 2015)، ندوة الامن الغذائي (3) الواقع والتحديات، كلية الزراعة بجامعة طرابلس خلال الفترة 14-2019/10/16, طرابلس، ليبيا.

12- عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، دار المعرفة، بغداد-العراق، 1980م، ص54.

13- عبد الغفار حنفي،2002، اساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

14- عيسى الفارسي، 2011، التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي الواقع الحالي والاستراتيجية المطلوبة، مجلة جامعة بنغازي العلمية، العدد 3، بنغازي، ليبيا.

15 – علي فارس ،2005، أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء.

16 – سمير عبد الأمير، جاسم ناصر، 2002, دور التمويل في تنمية القطاع الزراعي الليبي، بحث مقدم إلى مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا، الماضي والمستقبل، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس-ليبيا، ص4.

17 – ربيعة خالد خليفة، السياسة الإقراضية الزراعية ودورها في تنمية قطاع الثروة الحيوانية بليبيا (دراسة حالة الجبل الأخضر)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، 2006، ص 164-167.

18- ربيعة محمد, 2019، دراسة اقتصادية لبعض مؤشرات كفاءة الاستثمار الزراعي وأثرها على الناتج الزراعي في ليبيا خلال الفترة (1990 – 2011)، مجلة البحوث الاكاديمية العدد 13.